والاكرام والتوسل فناداه ياحكم لتمرضه على العدو والايد له
فناداه يا بصير لحراسته على اغيبا تكالف العبود فناداه يا ظهير
على قضا النزول الارض الا يكمل له وجوه التعريف وتتميمه في وظايف
التكليف فتكملت فيه العبوديات عبودية التعريف في عبودية
التكليف فعظمت منة الله عليه وتواترا حسانه لديه فوجدان
كان في الجنة متعرفا اليه بالرزق والعطا والاحسان فاراد الحق
سبحانه ان يخرجه لطفه وتدبيره ان ياكل من الشجرة ليتعرف اليه
في الارض عاقدة الان الدنيا محل الوسايط والاسباب والجنة
محل مشاهدة الانعام وبنيه ان ظلم نفسه على الاخراج متراح عما قبله
في الرتبة لقلته وكثرة ما قبله تقتضي لامنة فتعالى الله معاملة خلقه
بمقتضى رحمانيته اكثر ولهذا قال تعالى عذابي اصيب به من اشاء
ورحمتي وسعت كل شيء وقال صلى الله عليه وسلم فيما حكاه عن ربه
ان رحمتي سبقت غضبي والامر بعد ايام المحنة ولا بجد ايام النعمة
وفي البيت من بديع الطباق والمناسبة اللفظية والتقفية وبديعها
واللف والنشر وسنه الجناس وردا لعجز على الصدر والارصاد
وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او من البيت ما يدل عليه اذا عرف
الروي ومنه قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
شهدت بجايبها اي الحكم وانواع المخلوقات بصريح الحا
اي ادلة كما شهدت بكمال وجود صانعها فاستقامت بالامر واحد
ودامت او ظهرت او غلبت وفي نسخة فاقت بالامر واحد
الامور اي الشان او الوصف او واحد الامور اي المقول الطالب
للفعل وكل منهما مراد هنا قامت الحق بان المؤثر في كل امر هو الله
تعالى كما هو مقرر في محله وقيل المراد الشان او الوصف اي
قامت بشان الربوبية او بوصفها على سمر الحق بكسر الحا اي السنن
وقيل بضمتها اي ادلته الدالة على ان المؤثر الحق او نحوها

كدليل

كدليل الفلاسفة ودليل الطبايعيين والمنجمين وغيرهم
وفي كلامه استعارة اما بالتبعية بان شبه دلالة الحق
في كمال وضوحها بالشهادة ثم اشتق لفعل منها ما ومن
بالكناية بان شبه الحق في افادتها الدلول بالشهود واثبتها
الشهادة فيكون ابطلت الشهادة استعارة تخييلية وفي البيت
الترديد ورد الصدر على العجز ان ضمت حالي والتتميم والانعام
والجناس المحرف ان كسرت حالي ورضي بفتح الله تعالى حتى
بفتح العامع فتح الجيم وكسرها اي حقيق على كل مومن لبصرت
بنور ايمانه وساطعاته وبكسرها مع فتح الجيم اي عقل بحذف
مضاف اي سرته او جعله العقل مبالغة لانه سبب للسعادة
الدينية والدنيوية فجعله العقل الذي هو اشرف ما منحه
الانسان والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
والقضا هو الحكم بالكليات مجملة في الازل والقدر هو
الحكم بوقوع جزيياتها مفصلة في ما لا يزال قال تعالى وان
من شيء الا عندنا خزايبه وما ننزله الا بقدر معلوم وبقدر
من ذلك قولهم القضا ايجاد ذوات في اللوح المحفوظ
مجملة والقدر ايجاد ذواتها في الاعيان منفصلة قال تعالى وكل
شيء فقدرناه تقديرا اي قدرناه على ما سبق في علمه ويطلق
القضا على المقضي ومنه ما في خبر البخاري اللهم اني اعوذ
من درك الشقا وسوء القضا وهذا لا يجب الرضى به مطلقا بل
ان كان واجبا كالايمان وجب الرضى به او مندوبا ندب
او مباحا ابيح او مكروها او حراما حرم بخلاف القضا بالمعنى
الاول فيجب الرضى به مطلقا فالمقضي عليه بمعصية من كفر
او غيره يجب عليه الرضى بها من حيث انها ملكشيء له ومنهي عنها
ويجب عليه الرضى بها حيث انها خلق الله تعالى وايجاده لانه متى

Copyright © King Saud University